بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث
بحث تحت عنوان:
التنمية البشرية في موريتانيا من منظور جغرافي ،

إعداد:

د.محمد عبد الرحيم بن حمادي

باحث جغرافي ،اجتماعي،إحصائي

أستاذ بجامعة إنواكشوط

رئيس الجمعية الموريتانية للتعاضد

العنوان:ص.ب:494 إنواكشوط –موريتانيا

تلفون:002226348599 أو 002226813262

فاكس:002225292456

الموقع الجغرافي الفلكي:

تقع موريتانيا في الركن الغربي من الوطن العربي، أي شمال غرب إفريقيا فهي بهذا الموقع تعتبر همزة وصل بين إفريقيا الشمالية العربية وأفريقيا الغربية السودانية وتشغل مساحة 1.030700 كلم2، بين دائرتي عرض (27.20 درجة) و (14.45 درجة) شمالا وخطي طول (5 درجة) و(17 درجة) غربا.

وتعاني موريتانيا كبقية دول العالم النامي من العيوب التقليدية المرتبطة بالسكن والسكان وعدم انتظامها و دقتها ، فرغم أن النواة الأولي للتحضر والتمدن في موريتانيا كانت فترة الاستعمار إلى أن هذه الظاهرة شهدت تطورا ملحوظ في الآونة الأخيرة في موريتانيا بصفة عامة وفي نواكشوط بصورة خاصة.

موقع موريتانيا الجغرافي في القارة الإفريقية و الوطن العربي.

توطئة ومدخل للتنمية البشرية المستدامة في موريتانيا:

تعريف: (التنمية البشرية المستديمة عبارة عن مقاربة شمولية يتمثل هدفها النهائي في تحسين ظروف حياة البشر (الظروف المعيشية للسكان)من خلال إنتاج وتوزيع الثروات بكيفية منصفة وأوسع بكثير من مفهوم مكافحة الفقر).

لقد حققت موريتانيا منذ سنوات إنجازات ملموسة في مجال التنمية البشرية و الاجتماعية مما انعكس علي اقتصادها في السنوات الأخيرة، حيث استمر تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية مع تفاوت بين المؤشرات وقد شمل ذلك معدلات القراءة و الكتابة بين البالغين و الشباب ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة،و الصحة، وفرص النفاذ لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ،إضافة إلي ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وزيادة نسبة للسكان الذين يحصلون علي مياه الشرب الآمنة و الصرف الصحي وتراجع معدلات الوفيات .

فقد أطلقت موريتانيا منذ سنة 1995 مبادرة التنمية البشرية المستديمة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقطاع الشؤون الاقتصادية و المالية والاجتماعية للأمم المتحدة و اليونسكو.

واستهدفت هذه المبادرة المساهمة في ترقية التنمية البشرية المستديمة معتمدة علي محوري الحكم الرشيد ومكافحة الفقر،وتشكل التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستديمة الأدوات الرئيسية لترويج مقاربة التنمية البشرية المستديمة وتبني مبادئها و المساهمة في تعميم التجارب الناجحة في مجال تفعيل هذه المقاربة ويتعلق الأمر بنشرات سنوية تستند إلي تحليل نقدي مستقل لوضعية البلاد في مجال التنمية البشرية المستديمة مع التركيز علي التقدم المحقق و النواقص التي يتعين تلافيها في هذا المجال،كل ذلك من أجل أن تحقق موريتانيا أهداف الألفية للتنمية .

وقد تم إلي حد الآن تصميم ونشر أربعة تقارير في شكل كتب عن التنمية البشرية المستديمة للسنوات التالية (1997-1998-2003-2006) ركزت علي مواضيع هامة كالفقر الذي كان يمس 46% من سكان موريتانيا في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثانية وكذالك مشاركة النساء في الحياة العامة حيث يمثلن الآن ما يزيد علي نسبة 20% من أعضاء الحكومة و النفاذ إلي العمالة ووسائل الإنتاج.

ورغم ضعف مستوي التغطية الإعلامية لهذه التقارير إلا أنها ساهمت في دفع حوار حقيقي وتبادل وجهات النظر حول سياسات التنمية وقضاياها الكبرى في السنوات الأخير وفي هذا الإطار عمدت الحكومة الموريتانية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقطاع الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية إلي تحويل مرصد التنمية البشرية المستديمة و الفقر المعروف بالجيل الثاني الذي تم إنشاؤه في سبتمبر 2005 في إطار برنامج دعم تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر،كما تم إنشاء لجنة لدعم وإعداد التقارير الوطنية للتنمية البشرية المستديمة تضم ممثلين عن الوزارات الرئيسية و الشركاء في التنمية المعنيين بالتنمية البشرية المستديمة إضافة إلي الجامعة و المجتمع المدني.

الديمقراطية في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا من أقدم الدول الإفريقية و العربية التي وصلت للديمقراطية في وقت مبكر قبل وبعد استقلالها في 28 نوفمبر 1960.

فهناك ثلاثة دساتير في جيب الموريتانيين كان أولهم 1959 الذي ميز فترة الحكم الذاتي مابين 1958-1960 و الثاني دستور مايو 1961 أي أول دستور في عهد الاستقلال و الثالث دستور 20 يوليو 1991 وبين الدستور الثاني و الثالث عرفت البلاد مجموعة من المواثيق الدستورية ميزت الحكم العسكري في الفترة مابين 1978 و 1992 .

فميزة الدستور الأول أنه أسس لنظام برلماني ينحو نحو التجربة الفرنسية في دستور 1946 وميزة الثاني أنه أقام نظام شبه رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة ازدادت توسعا بعد تعديل 1965 الذي كرس نظام حزب الواحد أما ثالث دستور فكان دستور 20 يوليو 1991 فتميز بمستوي مساحة الحريات العامة التي تضمنها مع احتفاظ بالطابع شبه رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة ازدادت توسعا بعد تعديل 25 يونيو 2006 وقلصت فترة الرئاسة وجاءت انتخابات 11 مارس 2007 لينتخب الموريتانيين رئيسا لهم بطريقة شرعية وشفافة بشهادة الجميع قبل الإنتخابات الأخري يوليو 2008 .

وتتميز موريتانيا عن معظم بلدان العالم الثالث بكثرة الصحف و المجلات التي تعتمد علي صحافة حرة ونزيهة ،ففي العالم حسب إحصائيات سنة 2003 توجد في 125 بلدا يعيش فيها 62% من سكان العالم صحافة حرة بينما في موريتانيا مايقارب 713 صحيفة ومجلة ،منها 390 ترخيص جريدة –وإن ن كان لايعمل منها بطريقة مستمرة وجدية إلي 20-ومع ذلك تمارس فيها حرية تامة للصحافة هذا بالإضافة إلي تلفزيون وإذاعة وصحيفة الشعب اليومية ووكالة أنباء وطنية و5مواقع إعلامية الكترونية تعتبر حرة وتعبر عن الرأي و الرأي الآخر حتى تلك التي تتبع للحكومة،خاصة أنه حسب نفس الإحصاءات الأنفة الذكر لاتوجد صحافة حرة في 21 بلدا يعيش فيها 38% من سكان العالم وإن وجدت تبقي مقيدة.

أما علي مستوي الأحزاب السياسية و المشاركة النسوية في تقرير المصير و تحديد المسلسل الانتخابي و المشاركة الديمقراطية فيوجد في موريتانيا إلي يومنا هذا 34 حزب- ينشط منها بشكل فعلي قرابة 12 حزبا - .

أما علي مستوي المجتمع المدني نجد أن الحكومات الموريتانية المتعاقبة رخصت لما يزيد علي 1000 منظمة غير حكومية تعمل في شتي المجالات في الوقت الذي يوجد في العالم ككل حسب تقديرات 2002، 37000 منظمة غير حكومية و دولية.

الخصائص الديموغرافية لموريتانيا :

شهدت موريتانيا حتى الآن ثلاثة إحصاءات عامة رسمية، فقد كان الأول سنة 1977 حيث بلغ عدد السكان فيه 1.338.830 نسمة، ليبلغ 1.864.236 نسمة في إحصاء 1988 و 2.508.159 نسمة في الإحصاء العام للسكان و المساكن عام 2000 وفي سنة 2006 قدر المكتب الوطني للإحصاء السكان ب 2.989.807 نسمة.

يبلغ معدل النمو السنوي للسكان بين 1977 و 1988، 2.9 % أما بين 1988و2000 فقد وصل2.4%،وبقي علي حاله في تقدير سنة 2006 ب،2.4%.

سكان الحضر و البدو وتوزيعهما في موريتانيا:لقد شهدت موريتانيا نموا حضريا سريعا خلال العقود الأربعة الماضية فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 88% سنة 1988 إلى 96.2 سنة 2000 ليتراجع إلي 95% سنة 2006 أما سكان البدو الرحل فقد وصلت نسبتهم إلي 5%.

الجدول 1: تطور السكان حسب نمط الإقامة (2004)

بدو رحل	128163
سكان الحضر	2379996
المجموع	2508159

الجدول (2)يوضح تزايد عدد سكان الحضر خلال السنوات التالية (2006،2000،1988،1977).

السكان	1977	8 198	2000	2006
الحضر	330819	763915	954385	1379686
الرحل	590991	875083	1425611	1502223
البدو	444020	225238	128163	161153
المجموع	1338830	1864236	2508159	3043062

الكثافة: يتمركز سكان موريتانيا بنسبة 80% في الجنوب فيما وراء خط 17 درجة و تصل كثافة السكان في موريتانيا إلي 2.7 في الكيلومتر مربع حسب تقديرات المكتب الوطني للإحصاء سنة 2006،وترتفع الكثافة الحسابية في بعض المدن الشمالية بالمقارنة مع مدن الجنوب والشرق الشيء، الذي يظهر في الكثافة الفيزيولوجية ،وعلى العموم تتراوح مابين 400 في الشمال إلى 50 في الشرق.

الحماية الاقتصادية و الاجتماعية:

أ–الحماية الاجتماعية:

1- التعليم في موريتانيا ودوره في الرفع من مستوي الاقتصاد:

***وضعية النظام التربوي:**

عرف قطاع التهذيب (ويعني قطاع التعليم)مؤخرا بعض التحسن نتيجة للأولية التي أولتها إياه السلطات العمومية.ورغم التطورات الايجابية الملاحظة خلال السنوات الأخيرة ، تظل هناك نقاط ضعف على مستوى النظام الموريتاني الذي ما زال تطبعه اختلالات وظيفية كبيرة ونقص في النجاعة .

التعليم قبل المدرسي:

يكتسي التعليم قبل المدرسي أهمية متزايدة نتيجة لاندماج المرأة التدريجي في العملية التنموية في البلاد عموما ، نظرا للدور الذي يضطلع به التعليم قبل المدرسي في إعداد الطفولة الصغرى للنجاح بصورة أفضل في مراحل التعليم اللاحقة خاصة المرحلة الأساسية .ورغم هذه الاعتبارات ،إلا أن التعليم قبل المدرسي مازال قليل الانتشار في موريتانيا.

ففي سنة 2004، بلغ عدد الأطفال (بين سن صفر و6سنوات) 270.319 طفلا كان قسما كبيرا منهم في سن التعليم قبل المدرسي.غير أن 3.4% فقط من الأطفال في سن التعليم قبل المدرسي كانوا مسجلين في بنية استقبال السنة المذكورة، مقابل 5%سنة 2003.

وفي سنة 2005 ،بلغ مجموع الهياكل لاستقبال قبل المدرسية 254 مؤسسة موزعة علي النحو التالي 126 روضة أطفال منها 107خصوصية و12 عمومية و7 تابعة لبلدية انواذيبو(تعني مدينة إنواذيب وهي العاصمة الاقتصادية لموريتانيا)، إضافة إلي 128حضانة جماعية

وقد بلغ عدد المسجلين في هذه المؤسسات 12.689 طفلا سنة 2006، من بينهم 1.045 طفلا فقط، أي 4.7%، في مؤسسات القطاع العمومي، مقابل 40147 طفلا (أي42.5%)استقبلتهم مؤسسات القطاع الخاص .وقد احتلت الحضانات الجماعية المرتبة الأولى في التعليم قبل المدرسي، حيث استقبلت 5897طفلا (أي 50%من إجمالي عددالاطفال).كما كانت تستخدم سنة 2006اكثر من 70%من مجموع المعلمات و 68% من الحجرات الدراسية البالغة 508حجرات،وبصفة عامة فإن معدل الاختلاف مؤسسات التعليم قبل مدرسي يبقي ضعيفا،خاصة في مايتعلق بالإقبال علي مدارس القرآن والفقه للصغار و الحضانات.

- **التعليم الأساسي والثانوي:**

سجل قطاع التعليم الأساسي والثانوي بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة فعلي مستوى التعليم الأساسي , لوحظ نمو واضح في أعداد التلاميذ , كما لوحظ تحسن مهم في معدل التمدرس الخام وانخفاض معتبر في الفوارق بين البنين والبنات . وهكذا , فقد ارتفع عدد التلاميذ من 155.116 تلميذا سنة 1989 –1990 إلى 434.181 تلميذا سنة 2004 -2006, وهو ما يمثل زيادة

بلغت 180 % في غضون 16 سنة. وقد مثلت البنات على التوالي 64.429 تلميذة و 214.600 تلميذة من إجمالي عدد التلاميذ في السنتين المذكورتين ويعني هذا نمو أعداد البنات بنسبة 230 %, وهي نسبة تتجاوز بالكثير نسبة نمو أعداد التلاميذ الإجمالية.

وساعد على تطور أعداد التلاميذ من بين أمور أخرى في الوسط الريفي إنشاء الكافلات المدرسية التي مكنت من تأمين إكتفائات غذائية دنيا للأطفال المنحدرين من الأسر الفقيرة.

وقد ارتفع معدل التمدرس الخام من 45 %سنة 1989 – 1990 إلي 89,9 % سنة 1999 – 2000 .

وفي سنة 2003 – 2004 , بلغ 96 % واعتبارا من السنة الدراسية 1999-2000 أصبحت معدلات تمدرس البنات مساوية للنسب عند الذكور وهذا ما لم يكن حاصلا في السنوات الماضية كما يعتبر أهم المؤشرات التي تقاس بها أهداف الألفية للتنمية لنظيراته عند البنين في العديد في معظم ولايات الوطن.

***ترقية تمدرس البنات:**

إن دعم تمدرس البنات في المرحلة الثانية مبرمج في إطار مشروع يستفيد من دعم بعض وكالات الأمم المتحدة مثل (اليونيسيف,صندوق الأمم المتحدة للسكان , ومنظمة الصحة العالمية ,) إضافة إلي الدعم الوطني .

وفي هذا الإطار تم تنفيذ الأنشطة التالية وضع نظام لتقديم المساعدة المالية للبنات الأشد فقرا (120 بنت)ويتمثل هذا النشاط في تشجيع إنشاء جمعيات ذات أنشطة مدرة للدخل في صفوف لأهالى. كذالك تم تحسيس المدرسين والمؤطرين 233 أستاذا بشأن السلوك السلبي والأحكام المسبقة التمييزية التي ربما يحملها الأستاذ.

****التعليم العالي, الفني والمهني:***

منذ إنشاء جامعة نواكشوط وهي تتولى تكوين جميع حملة شهادة الباكلوريا وهي شهادة ختم التعليم الثانوي تقريبا , إذ أن قلة من هؤلاء يستفيدون كل سنة من منح تقدمها الوزارات المكلفة بالتعليم لإجراء دراسات في الخارج على العموم يعتبر الانتقال الفعلي من السنة الأخيرة من المرحلة الأساسية إلي السنة الأولي محدودة نسبيا.

قد كانت مؤسسات التعليم العلي تنحصر في المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة قبل إنشاء الجامعة في سنة 1981 – 1982 .

وكان معظم التكوين و التعليم الجامعي للطلاب للموريتانيين يتم في الخارج لاسيما في فرنسا والإتحاد السوفيتي السابق والصين وفي بعض البلدان العربية والإفريقية كالجزائر ومصر و المغرب و السنغال،نظرا لافتقار الجامعة إلي بعض الاختصاصات في القديم .

ويتجه عدد الطلبة المسجلين في جامعة إنواكشوط إلي التناقص بعد مرحلة من التزايد بين سنتي 1992 و1999 حيث ارتفع عددهم من 7.000 طالب إلي حوالي 10.000 طالب .

وهكذا ،ففي سنة 2004-2005، بلغ عدد طلاب جامعة إنواكشوط 8540 ،طالب تبلغ أعداد الطالبات 2096 طالبة ،وهو ما يمثل نسبة 24.4 % من العدد الإجمالي ،ويتبين من هذا أن التفاوت بين البنيين و البنات التي سبقت ملاحظته في المرحلة الثانوية ما يزال قائما مستمرا علي مستوي التعليم العالي.

وقد انخفضت نسبة الطلاب في الشعب العلمية من 11.29 في المائة سنة 2000 -2001 إلي 7في المائة سنة 2004-2005،حيث بلغ مجموع المسجلين في كلية العلوم و التقنيات 974 طالبا ،وبصفة عامة فإن نسبة البنات في الشعب العلمية تبقي ضعيفة مع مراعاة أن التعليم العالي بدأ في الانفتاح مع انطلاق مشروع دعم وعصرنة وتمهيين جامعة إنواكشوط في يناير 2006، أما نسبة الذكور في التعليم العالي وصلت 26% مقابل 21.3 من الإناث.

***المعوقات الرئيسية أمام تطوير النظام التربوي**:

لايختلف اثنان في أن المدارس الموريتانية تعمل ضمن محيط غير موات لنجاح مهمتها ،كما أن نقص البني التحتية المدرسية و العجز في المدرسيين الأكفاء أمرا يهدد مستقبل هذه المؤسسات العمومية ولا مناص من ملاحظة أن المدارس مازالت تعاني من نقص مستمر في الوسائل المادية و المالية وفي العمال المؤهلين وكذلك رغم الموارد الكبيرة التي تمت تعبئتها في إطار البرنامج الوطني لتطوير قطاع التهذيب ويعني قطاع التعليم وفي بعض الدول يطلقوا عليه قطاع التربية.

- **قطاع محو الأمية:**

في سنة 1987، وعت السلطات الموريتانية خطورة داء الأمية و قامت تستهدف القضاء عليه. و قد تجسد هذا الوعي سنة 1988 من خلال إنشاء وزاري مكلف بإعداد وتنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال.وهكذا تم إنشاء منسقات جهوية ومحلية مناجل تقريب الإدارة من المواطنين والإشراف،محليا، علي عمليات محو الأمية.

وقد عرف معدل محو الأمية تحسنا عاما بين سنتي 2002-2006، حيث ارتفع من 53.10%إلى 58.7%بالنسبة للفئة العمرية من 10سنوات فأكثر. إلا انه تراجع من57.2% إلى 56.7%بالنسبة للفئة العمريةمن15 سنة فأكثر خلال نفس الفترة.

ويتميز المتدخلون في ميدان محاربة الأمية في موريتانيا بالتنوع، رغم تواضع الوسائل المستخدمة.

وبالنظر إلى عدد الأشخاص المستفيدين، فان رابطة العلماء تبقي الفاعل الرئيسي في قطاع

إن التقدم الملحوظ والمسجل في نسبة التمدرس قد أدى إلى تراجع مهم لنسبة الأمية التي انتقلت من نسبة 61.5% سنة 2000 إلى 46.9% سنة 2002 وتختلف عند الذكور عنه عند الإناث حسب

تعداد سنة 2000 علي التوالي، 39.3% و54.4%، وتمثل هذه النسبة في الفئة 10 – 14 سنة 36.3% أما فئة السن ما بين 15 – 19فتصل عندها 39.5%.
كما نجد أنه في الوسط الحضري لا تمثل الأمية سوى نسبة 29.1% في الفئات الأكبر من 10 سنوات أما الوسط الريفي فتصل فيه نسبة الأمية إلى 61.4% والبدوي تصل عنده 62.3% .

2–الحماية الصحية في موريتانيا :

***الصحة في موريتانيا ودورها في الرفع من مستوي الاقتصاد الوطني:**

لم تشهد الظروف الصحية للسكان الموريتانيين تحسنا يذكر خلال السنوات الأخيرة، رغم العناية الخاصة التي أولتها السلطات العمومية لقطاع الصحة، في هذا السياق'حيث ترتفع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع'من المرجح إن تستطيع موريتانيا' من الآن وحتى افق2015 , تحيق أهداف ألفية التنمية في مجال الصحة، كما يتم امتصاص قطاع الصحة ل1.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 مقابل 3.4 % سنة 2006..

***حالة الملا ريا في موريتانيا:**

إن التغيرات المناخية والبيئية في موريتانيا(زيادة الإمطار , استثمار الواحات ،تشييد السدود، زراعة الأرز، الحركة السكانية) و كذا نقص الإجراءات الخاصة بمكافحة بعض الأمراض الفتاكة، قد جعلت اليوم أكثر من 80%من السكان معرضين للإصابة بالملا ريا (مرض الحمى وهو ينتقل عن طريق البعوض) التي تمثل 22% من أسباب الاعتلال وأكثر من 51% من أسباب الوفاة علي مستوي الهياكل الصحية في تسع ولايات موبوءة من أصل ولايات البلاد .
ويبلغ الرقم السنوي لتفشي الملاريا250000 حالة في المتوسط.وهو ما مثل معدل تفش في صفوف السكن قدره10% سنة2005،ويطال هذا المرض جميع الفئات العمرية .كما يشكل في ولايات جنوب البلاد وجنوبها الغربي السبب الأول للوفاة والاعتلال .وتبقي حمي الملا ريا عائقا مشكلة كبري من مشاكل الصحة العمومية في موريتانيا بحكم انعكاسها الصحي والاجتماعي والاقتصادي علي السكان وماتزال تعرقل عملية الاقتصاد الصحي.

***مساهمة الشركاء الدوليين في مكافحة السيدا ودور ذلك في الاقتصاد:**

يعتبر الفريق المحوري الموسع والفريق الفني التابعين لمنظمةONUSIDAهيئتا تشاور نشطتين للغاية كما تضمان الممثلين والمكلفين ببرامج في وكالة الأمم المتحدة والمجلس الوطني لمكافحة السيدا والاتحاد الأوروبي والتعاون الفرنسي والاسباني والألماني وهيئة الأمريكية ومنظمتي الاتحاد أللوتري العالمي وSTOP SIDA غير الحكومتين.وقد تمحور عمل هذين الفريقين سنة2003 حول الأنشطة الرئيسية التالية:

1-مسار التخطيط الاستراتيجي الذي تمخض عن الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس السيدا2003-2007،و يغطي هذا الإطار علي الخصوص الحد من مخاطر العدوى ، هشاشة الجماعات الأهلية ،معرفة الوباء ،نفاذ مرضي السيدا إلي الرعاية والنصائح الطبية .و قد تم بالفعل اعداد8خطط قطاعية في مجال الصحة والشؤون الاجتماعية والتهذيب وشؤون المرأة والاتصال والتنمية الريفية والشباب والرياضة والثقافة والتوجيه الإسلامي والدفاع الوطني.

2-إعداد وتنفيذ المشروع المتعدد القطاعات لمكافحة فيروس السيدا الممول من قبل البنك الدولي:

ينفذ هذا المشروع، الذي سبق أن جرب في 17 بلدا، بمنحة من البنك الدولي مكنت من تمويل عدة خطط قطاعية. وقد انطلق بصورة فعلية سنة 2003.

دعم نظام الأمم المتحدة إعداد الترشح الثاني و الثالث للصندوق العالمي لمكافحة السيدا ،ويبقي الدعم المالي المعطي لحماية هذا القطاع ضعيف بالمقارنة مع حجم الخطورة.

3-يضم المشروع المشترك لتهذيب المراهقات مكونا تنفذهONUSIDA و يستهدف تامين تكوين 6000 فتاة في موضوعات تهم الصحة الإنجابية والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس خاصة السيدا وذالك بغية تحسيس هؤلاء الفتيات بصورة أفضل حول مخاطر و سبل الوقاية من الأمراض المذكورة.

*مشروع متابعة نمو الأطفال التابع لمنظمة AMDPE، فيستهدف مكافحة سوء تغذية أطفال الأسر الفقيرة في مقاطعة الرياض بانواكشوط. فهذه المقاطعة تعتبر جيبا من جيوب الفقر تم ترحيل سكانها إليها من كبة الميناء سنة 1992.

وقد مولت المنظمة غير الحكومية المذكورة مركز تغذية جماعية لتقديم وجبات غذائية للأطفال في هذه المقاطعة، إضافة إلى بعض الأنشطة المدرة للدخل (خاصة تجارة المواد الغذائية) لصالح الأمهات.و قد دام المشروع مدة 3 سنوات، بتمويل من مشروع التغذية الجماعية قدره 7.4040.000 أوقية.

ويتوزع المستفيدين من المشروع على النحو التالي

- 800 طفل دون سن 3سنوات،
- 320 امرأة حاملا،
- 320امرأة مرضعة،
- 2000 أسرة فقيرة.

وبالنظر إلي بعض هذه المؤشرات و المعدلات الصحية يمكن ملاحظة مدي تفعيل الاقتصاد الوطني:

*معدل الولادة الخام بالألف:24.6، تقديرات 2006.

*معدل الوفيات الخام بالألف:13، تقديرات 2006.

*معدل وفيات الرضع للألف 78، تقديرات 2006.

*معدل وفيات الأطفال (1-4 سنوات للألف)49، تقديرات 2006.

*معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات)123، تقديرات 2006.
*معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية 747 .
*معدل الخصوبة الكلية (أطفال لكل امرأة):4.6 ،تقديرات 2006.
*أمل الحياة عند الولادة، الذكور 53.8سنة، الإناث55.8 سنة.
*نسبة الذكور المتزوجون 43.1%،النساء المتزوجات 47.1%.
*معدل استخدام وسائل منع الحمل 5%.
*معدل انتشار الخفاض 71 %.
*معدل انتشار السمنة 22 %.
*معدل انتشار السيدا 0.52%.
*سوء التغذية العامة لدي الأطفال دون سن الخامسة 32% منها 10% في الصورة الشديدة.
*النساء الحوامل اللاتي يعانيين من فقر الدم 40%إلي 68% .
* معدل استخدام المرافق الصحية 45.39%.
* تمثل الملا ريا 60% من أسباب الحجز في المستشفيات،وأكثر من 51% من أسباب الوفاة.
*يطال العمى 1.4 % من السكان في موريتانيا.
* هنالك 7000 حالة إصابة بالسل في موريتانيا سنويا.
* مجموع الهيئات الطبية في موريتانيا 513 بمختلف الأشكال و الأحجام.

3– الترقية النسوية وتمكين النساء:

*** الترقية النسوية :**

تشكل ترقية النساء و مشاركتهن مرتكزين من مرتكزات أي أساسيات للتنمية البشرية المستديمة. كما أن نجاح عمليات تنمية البلاد يتوقف ، إلي حد بعيد ، علي مستوى اخذ دور النساء في الحسبان ومدي الأهمية الممنوحة لهن، ذالك أن تطور البلاد خاصة من الناحية الاقتصادية يقاس بدرجة ترقية النساء ومشاركتهن في الأنشطة التنموية، بل ويعتبر من بين الأسباب التي جعلت وضعية المرأة اليوم محل اهتمام المجموعة الدولية كما أشارت إليه مختلف التوصيات و النتائج التي وردت في المنتديات العالمية المنظمة في العقد الأخير ، تحت إشراف الأمم المتحدة في كل من القاهرة ودكار وأديس أبابا وبكين.

***وضعية النساء في موريتانيا :**

ماتزال الفوارق بين الجنسين في مجال محو الأمية (حيث يبلغ الفرق 14.8% مع بلوغ معدل محو الأمية بين النساء 45.3%سنة 2000) والتمدرس في التعليم الثانوي (حيث بلغت نسبة البنات/البنين 75.5% سنة 2000-2001) والفني والمهني (حيث تبلغ النسبة 55.4%) والعالي(حيث لاتتجاوز 27%) ،بينما تقترب الوضعية الحلية من التساوي في المرحلة الأساسية (حيث تبلغ النسبة 92.9%).كما أن معدل البقاء يبقي أضعف بالنسبة للبنات في المرحلة الأساسية لكنه اعلي في المرحلتين الثانوية والعليا.

وما تزال وضعية النساء والأطفال الصحية مدعاة للقلق، وإن كان قد تم تحقيق بعض التقدم علي هذا الصعيد.و يعد معدل الوفيات النفاسية البالغ 747 حالة في كل 100000 ولادة حية من بين أعلي المعدلات في شبه المنطقة .إما معدل وفيات الرضع الذي قدر بحوالي 135 في الألف سنة 2000 , فقد سجل تراجعا معتبرا في السنوات الأخيرة.

و علي العموم, فقد تدهورت الظروف الاقتصادية للأسر التي يربيها نساء خلال السنوات الأخيرة. ففي حين تحسن مستوى معيشة الأسر بصورة عامة بين سنتي 1999و2000, يلاحظ أن انعكاس الفقر بالنسبة للأسر لتي يربيها نساء ازداد من 40.5%إلي 45.6% وذلك راجع إلي قلة الخبرة وعدم قسوة القرار عند النساء عكس الرجال خلال نفس الفترة.و يعتبر هذا التطور أشد حدة في الوسط الريفي حيث أزداد انعكاس الفقر بالنسبة للأسر التي يرها نساء خلال نفس الفترة من 57.4 إلي 64.1%.

و قد ازدادت مساهمة النساء في الناتج الداخلي الخام ,مقدرة علي أساس معدل حضورهن في قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسة, حيث ارتفعت من 23.5% سنة 1988 إلي 28.1 سنة 2000. و يدل هذا التطور علي تنامي الأنشطة الاقتصادية النسوية بشكل يحمل علي الاعتقاد بان تحسين نصيبهن من عوامل الإنتاج و إنتاجيتهن من شانه أن يمكن من تسريع وتيرة النمو في موريتانيا،كما تصل نسبة النوع ، إلى 98 رجل لكل 100 امرأة،ومتوسط حجم الأسرة (عدد الأفراد) 6،أما نسبة النساء ربات الأسرفتبلغ29.4%،ونسبة الشغل لدي النساء 28.3%.

***النساء والتنمية:**

ينتهج مشروع التغذية الجماعية مقاربة مجددة ترتكز على تجريب مفهومين لمكافحة سوء التغذية في الوسط الريفي و في شبه الحضري. ويستفيد من المشروع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر سنة و 3سنوات و النساء المراضع (النصف الأول) أو الحوامل (الفصل الأخير).

و يبلغ تمويل المشروع 5.3 ملايين دولار يغطي معظمها (4.9 ملايين) بقرض من وكالة التنمية الدولية بينما تتحمل الباقي ميزانية الدولة.و لتلبية الحاجات الغذائية للأطفال و بتكلفة زهيدة ،تم القيام بأنشطة لإقامة وحدات الأغذية التكميلية في نواكشوط وانواذيبو. كما زودت التعاونيات النسوية بتجهيزات وتم تنظيم تكوينية.

4- الإسكان والأمن:

*** السكن والصرف الصحي:**

يشكل نمط السكن و التسهيلات التي يتيحها للأسرة مؤشرين يمكنان من تقدير مستوي الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الذي يتمتع به السكان .

***هشاشة ظروف السكن:**

يعتبر الانفجار العمراني وتقري الريفيين الارتجالي في موريتانيا ,مصدر عدد كبير من التحديات المرتبطة بنص البني التحتية الأساسية وبغياب أنشطة اقتصادية مستديمة .وقد أدت هذه الوضعية إلي توسع السكن مصحوبا بتدهور نوعية الحياة والبيئة في الوسط الريفي.

ويشكل نمط السكن والتسهيلات التي يتيحها للأسرة مؤشرين يمكنان من تقدير مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الذي يتمتع به السكان .

فيما يتعلق بوضعية شغل المسكن, كان حوالي 80.2%من الأسر تملك المساكن التي تقيم سنة 2006 مقابل 77%سنة 2002. لكن تجدر الإشارة إلي أن نسبة المالكين ترتفع إلي 93.9% في الوسط الريفي بينما لا تتجاوز 57.8%في الوسط الحضري.

وهذه بعض القراءات للسكن و التأمين وملائمتها مع اقتصاد البلد:

-نسبة الحصول علي خدمة الكهرباء داخل الأسر:18.8%.

- نسبة الحصول علي الماء الشروب داخل الأسر:43.7%.

- نسبة تواجد الصرف الصحي /المراحيض داخل الأسر:33.3%، حيث كان 15% من السكان يستفيدون من صرف صحي لائق سنة 2006، مقابل 10% سنة 2002.

- انخفضت نسبة السكان الذين يتزودون بالمياه من الباعة من 24% إلي 18.3% بين سنتي 2002 و2006.

ب-الحماية الاقتصادية:

لقد أصبح اليوم من الثابت بصورة متزايدة أن إيجاد وظائف مدرة لمدا خيل مجزية هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر من خلال خلق أنماط وجود تندرج ضمن منظور للتنمية البشرية المستديمة،حسب إحصائيات المكتب الوطني للإحصاء فإن أكثر من 60% القادمين الجدد إلي سوق العمل لم يدخلوا المدرسة قط،و10% فقط يحملون شهادات،وقد تطور عدد حملة الشهادات العاطلين عن العمل إلي 4000 سنة 2006.

العمالة والدخل:

1- العمالة:

من المعروف اليوم أن الوسيلة الأساسية للمعيشة هو إيجاد فرصة عمل تضر علي صاحبها بخيرات ومال هذا ما تم تأكيده في أهداف التنمية البشرية المستديمة،ولهذا السبب، فان النفاذ إلى وظائف لائق و مستديمة يعتبر من منظور التنمية البشرية المستديمة هو الوسيلة الوحيدة من الناحية الاقتصادية، في المدى الطويل، لضمان تحسين ظروف المعيشة لاسيما بالنسبة للسكان الفقراء.

***وضعية العمالة:**

لقد تجسدت التحولات الناتجة عن الجفاف و ما لازمه من تصحر في خفض وحتى اختفاء العديد من الأنشطة التي كانت تقدم وظائف و بالتالي وسائل البقاء لسكان الريف النشطين.

و نشأ عن هذه الوضعية ظهور وانتشار البطالة بشكل سريع و من ثم نزوح السكان خاصة الفئات العمرية النشطة إلي ألمراكز الحضرية لاسيما نواكشوط و انواذيبو.

وبصورة عامة، يلاحظ ضعف تأهيل الباحثين الجدد عن العمل، وحسب إحصائيات المكتب الوطني للإحصاء لسنة 2005، فإن أكثر من 60% من القادمين الجدد إلي سوق العمل لم يدخلوا المدرسة قط و10%فقط يحملون شهادات معظمها من التعليم العام. اما خريجو التعليم العالي ، فيتسمون بعدم ملائمة تكوينهم بشكل كبير لحاجت سوق العمالة.

وتنقص الغالبية العظمي من الباحثين عن العمل إلي أي تعليم، كما يتألف من الأميين (63%) والمطرودين من النظام التربوي أو بدون شهادة ببساطة وبالتالي بدون أي تأهيل مهني حقيقي(37%). وقد تطور عدد حملة الشهادات العاطلين عن الممل من 1500 شخص سنة 1997 إلي 2600 سنة 1998 ثم إلي 4000 سنة 2006.

ولمواجهة خطورة البطالة وانعكاسها علي مستقبل البلاد ، اتخذت الحكومة ، منذ التسعينات ، بعض الإجراءات الرامية إلي تشجيع العمالة وإيجاد المداخيل.

وفي هذا السياق، صادقت الحكومة سنة 1999علي سياسة وطنية للتشغيل تتمثل أهدافها ذات الأولوية في :

أ-إثراء النمو بخلق الوظائف (ب) دعم القطاع الخاص بوصفه مصدرا لإيجاد الوظائف، (ج) الحد من نقص الاستخدام في الوسط الريفي، (د) تسهيل نفاذ الشباب حملة الشهادات و المجموعات غير المحلية.

وقد مكنت هذه البرامج تدريجيا من دمج العاطلين في الحياة النشطة ، ولو أن الحلول المزمعة ليست حلولا مستديمة ولا تفضي ألي إيجاد وظائف دائمة تؤمن أجورا مرضية.

كما ساعدت الأنشطة والبرامج المقدمة لحملة الشهادات من إدماج حوالي 2763 شخصا في الحياة النشطة بتمويل إجمالي بلغ 869 مليون أوقية. وتم دمج هؤلاء كمستخدمين ومتدربين علي مستوي هيئات عمومية وخصوصية مختلفة، في حين إسناد آخرون من قروض لإقامة مقاولات صغيرة أو تم اكتتابهم وتكوينهم في إطار مشروع محو الأمية آو منعشين في إطار مشروع ترقية الكتاب والمطالعة.

مساهمة المفوضية الكلفة بحقوق الإنسان و محاربة الفقر وبالدمج في مجال الدمج والعمالة :

تبدو الأنشطة التي نفذتها سنة 2003 المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج في مجال الدمج والعمالة علي النحو التالي :

تكوين ودمج 40من حملة الشهادات في مجال التامين ،(ب) اكتتاب 824 من حملة الشهادات في إطار برنامج محو الأمية و مشروع ترقية الكتاب والمطالعة،(ج) تشغيل 102 من الدكاترة في مختلف الإدارات العمومية،(د) منح قروض صغيرة لصالح 140 من حملة الشهادات في إطار برنامج التعاون بين بنك باسم (اختصار للبنك الموريتاني للتجارة و الاستثمار وهو الهيئة المالية المعنية بإعطاء القروض التي تعاقدت معها الدولة في هذا الإطار) و المفوضية،(هـ) تدريب 134 من حملة الشهادات في مختلف الوزارات،(و) اكتتاب 50من حملة الشهادات لتولي تأطير برامج المفوضية داخل البلاد،(ز) تكوين 100 من حملة الشهادات في اللغة الفرنسية لمدة 9 أشهر في إطار الشراكة بين المفوضية والتحالف الفرنسي الموريتاني.

كما شهدت سنة2003 انطلاق مشروعين تابعين للمفوضية يستلهمان مقاربة الاستخدام الكثيف لليد العاملة ويتعلق الأمر بمشروع ترقية الحجارة المنحوتة ومشروع المعابر اللذين يكرسان توجه الحكومة الاستراتيجي في ميدان إيجاد فرص العمل لصالح الفئات الضعيفة.

ففضلا عن الفائدة الاقتصادية المترتبة علي المشروع الأول من حيث تثمين المادة المحلية و عن أهمية المشروع الثاني في فك العزلة عن مناطق طالما عانت من العزلة ، فقد ساهم هذان المشروعان ايجابيا في فرص العمل و في تثمين مقاربة الاستخدام الكثيف لليد العملة لا سيما في مجال البني التحتية.

وقد أتاح مشروع الحجارة المنحوتة تكوين 48 شخصا ودمج 19 آخرين في مجالا ت تشغيل المكينان التقليدية و التزيين وصقل الحجارة و البناء باستخدام الحجارة ، الخ . أما مشروع المعابر، فقد مكن من استكمال فتح معبرين (تقنت و العصابة) وشق 30كلم من الطرق الصيفية علي هضبة العصابة تربط 5 قرى ببلدية القران ، إضافة إلي إيجاد عمل لصالح 180شخصا.

هذا وتصل نسبة البطالة في موريتانيا إلي 28, 9 % سنة 2002 (وهي آخر سنة لإجراء تعداد رسمي معتمد في موريتانيا)منها 33.9% من النساء مقابل 25.7% من الرجال ومن الملاحظ أيضا أنها تبلغ 72.4 % في صفوف الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ومن أهم أسباب هذه الظاهرة النزوح من الريف إلي المدينة.

من ناحية أخري بلغ نسبة السكان العاملين حسب آخر تعداد 59.4% منهم 78.6 % من الرجال مقابل 42.7 من النساء ومعظمهم من الفئة العمرية 15-50 سنة،ومن المفارقة أن هذه النسبة أعلي لدي الفقراء حيث تمثل 65.3% ويمثل العمال المستقلون أكثرية العاملين 56.3 % يليهم عمال المنازل 13.2%ثم الأجراء16.9%.

وحسب المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر الذي أجري سنة 2004 تشكل الزراعة و التنمية في الوسط الحضري النشاطات الأكثر انتشارا بنسبة 28% ،التنمية الحيوانية7% الإدارة العمومية 13% ثم التجارة 25% أما القطاعات المعتبرة حيوية كالصيد فيمثل2 % الخدمات 8% ،الأشغال العامة 3%،صناعات أخري9%.

وتمثل العمالة النسوية 28.3% من مجموع السكان النشطين،15.1% من مجموع الأجراء وتستقطب الزراعة منهن 48.6% تليها الإدارة 14.6 % ثم التجارة 13.5%، وتقوم الإستراتيجية الوطنية للترقية النسوية 2002-2005 علي رؤية المرأة الموريتانية متحررة من المعوقات الاجتماعية و الاقتصادية في أفق 2015 كما تدور حول محاور ذات أولوية، في حين نجد أن المعدل العام للعمالة المسجلة بصفة عامة سنة 2000 هو 46%.

وقد بلغت البطالة في أوساط الشباب 30.4% عند من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.

ومن ناحية أخرى سجلت نسبة البطالة بين النساء المنتجات 27.4% لسنة 2002.

نسبة الإعالة في موريتانيا: العبء الديموغرافي(مصطلح ديموغرافي ويقصد منه الثقل المطروح علي عاتق السكان النشيطين الذين يعملون ويعولون علي الأطفال صغار السن وكبار السن والعاطلين عن العمل) :

الجدول رقم (2) الإعالة في موريتانيا2002

نسبة إعالة الأطفال	نسبة إعالة الشيوخ	الإعالة الكلية
91	10	101

2-الدخل: عند إلقاء نظرة واسعة علي مؤشرات الدخل في التنمية البشرية المستديمة وانعكاساتها علي اقتصاد الوطن نلاح التطور التالي:

- تنتمي موريتانيا إلي البلدان الأقل تقدما بناتج داخلي خام بلغ 426 دولارا أمريكيا للفرد سنة 2005.
- معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بلغ 5.61% سنويا.
- بلغ العجزان الداخلي و الخارجي بين سنتي 2001 و 2003 باستثناء التحويلات و البترول 2.4% و 10.3%.
- بلغت الاحتياطات الخام من العملات الصعبة مايكافئ 7.8 أشهر من الإستيرادات.
- بلغت قيمة الصادرات الكلية 101.841 مليون أوقية.
- تقلص عجز الحساب الجاري الخارجي (خارج التحويلات الرسمية)إلي 14.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006.

- التموين الكلي من الزراعة وخاصة الحبوب وصل إلي 581.9 طن سنويا 2003
- تقدر أعداد القطيع في موريتانيا ب 1.354 مليون رأس من الأبقار و1.350 مليون رأس من الإبل و 15.9 مليون رأس من الضأن و الماعز.
- توجد بموريتانيا 650 نوعا من الأسماك منها 200 نوعا يمكن أن تستغل تجاريا.
- تبلغ المقدرات حوالي 1.511.000 طن من الأسماك.
- تعتبر موريتانيا بلدا منجميا بحكم وجود أكثر من 400 قرينة منجمية،تصدر موريتانيا 10.935 طن من الحديد سنويا.
- تنتج موريتانيا 75.000 برميل من النفط يوميا من بئر شنقيط.

ج–البرامج و الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والمنظور الريفي في موريتانيا من منظور التنمية البشرية المستديمة حسب التموقع الجغرافي

لقد أصبح إعداد الإستراتيجيات والبرامج عملية مفتوحة وتشاركيه تجمع كافة الفاعلين في التنمية بما في ذلك وسائل الإعلام بعد أن كان هذا الإعداد لفترة في موريتانيا وغيرها من دولة الساحل مقتصرا فقط علي القطاعات الفنية المعنية.

وعرف هذا جانب انفتاحا خجولا في وسط سنوات 90 في موريتانيا ولكن كان إشراك فاعلين آخرين مقتصرا في الغالب علي المشاركة في التقديم والمصادقة علي هذه الإستراتيجيات والبرامج ولم يحدث تحول كبير إلا مع بداية عملية إعداد لإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في سنة 2000 و تم تحيينه سنة 2006 وهو يمثل أفضل مثال علي ما حدث من تحولات وبالفعل كانت هذه العملية تكرارية وتشاركيه في نفس الوقت وقد لاقت المفوضية المكلفة بالحماية الاجتماعية والأمن الغذائي نصيب الأسد من هذه الإستراتيجية وتم تحديدها وتوسع مجالات تدخلاتها إبان الحكم الأخير بعدما أخذت عدت تسميات و مجالات للتدخل منذ الثمانينات إلي يومنا هذا.

إن الوضعية الغذائية الصعبة التي عاشتها موريتانيا في الآونة الأخيرة كانت مصدرا قلق شديد سبب سوء الحملة الزراعية لسنوات 2005، 2006، 2007 حيث عانت المناطق الريفية في البلاد من أزمة غذائية تمثل في:

أ- تدهور الوضعية الغذائية للسكان وخاصة منهم الشريحة الأضعف (الأطفال الصغار، والنساء، والشيوخ)

ب -نقص حاد في الحبوب التقليدية علي مستوي السوق

ج-ارتفاع مذهل للأسعار المواد الغذائية الأساسية المستورد (كالقمح، الأرز، الزيت، السكر) مما ترتب عنه إضرابات شملت موريتانيا عامة وأسفر عنها قتلي وجرحي.

ومن ناحية أخري امتازت الأزمة الغذائية التي ضربت المناطق الريفية من البلاد خلال هذه الفترة من 2005 ، 2006 ، 2007 بتدهور الحالة الغذائية والتغذية لدي السكان وخاصة لدي المجموعات الهشة وفي مواجهة ذلك أطلقت الحكومة نداء في نوفمبر 2005 من أجل الحصول علي عون غذائي عاجل ونفس الشيء تنكر سنة2008 لكن هذه المرة بسبب الفيضانات التي دمرت معظم المناطق الريفية داخل الوطن ، وقد استجاب العديد من المانحين لهذا النداء وهو ما ممكن في سنة 2005 ،من جلب 49000 طن حبوبا لأجل تخفيف الأزمة الغذائية ،كما أن الفهم الصحيح للعولمة في هذا المجال مازال غائبا.

*وتجري موريتانيا إبتداءا من 2008/3/15 خطة إستعجالية تتعلق بالتدخل المباشر في مساعدة السكان الأكثر فقرا ودعم أسعار المواد الغذائية في مواجهة الأزمة الغذائية العالمية التي يشهدها العالم كما تمت الموافقة من طرف الحكومة علي زيادة الرواتب بنسبة 10%.

وقد حصلت البلاد خلال هذه الحملة 2006، 2007، علي كميات من المطر ساهمت في إحياء الغطاء النباتي وتنمية المراعي وزيادة المساحات المزروعة مقارنة بالحملة السابقة كما تم تحسن طفيف في معظم المناطق الرعوية حيث يحصل سكانها علي اللبن والمنتجات الحيوانية.

ومع ذلك تبقي الحالة الغذائية صعبة بالنظر إلي أن أكثرية المحاصيل لم تحصد بعد ولكون المزارعين مازالوا يعانون مخلفات تدني الإنتاج للرعوي الزراعي خلال الحملة الأخيرة كما تجلي من نتائج المسح الذي أجره مصدر الأمن الغذائي خلال أكتوبر، نوفمبر 2006.

وفي نفس السياق أظهرت التحقيقات الأخيرة التي أجريت علي شكل مسوح في بعض المناطق من طرف وزارة التنمية الريفية ،والمفوضية المكلفة بالحماية الاجتماعية و بالأمن الغذائي،ووزارة الصحة ،قطاع الشؤون الاجتماعية أن هناك نسبة عالية من سوء التغذية لدي الحوامل وصغارا لسن (0 -5) سنوات كما تمت ملاحظة تقليص إجباري للوجبات كما وعينا، في بعض المناطق المعرضة للخطر حتى أن الشريحة الأضعف لم تعد تتمكن من الحصول علي الأطعمة التكميلية ، (كالزيوت ،الفاصوليا،

اللحوم)،أما علي المستوي الصحي فإن الأمراض الأكثر انتشارا في الوقت الراهن في موريتانيا وبكثرة هي الملا ريا ، والإسهال ، وهناك بعض البلديات ذكر أنها تعرضت لإصابات من الكوليرا. وبصفة عامة يمكن القول إن الوضعية الغذائية الماضية مقلقة داخل موريتانيا وإن كانت الأمطار التي تهاطلت نفس السنة 2006 كانت مرضية في بعض المناطق.

النتائج والتوصيات:

مما لاشك فيه اليوم أن قضية التنمية البشرية المستديمة من الأمور الهامة التي أصبحت تطرح نفسها بإلحاح علي العالم بأسره ،وأوصت كافة المنظمات الدولية العاملة في المجال الجغرافي بإيجاد تعاون دولي للمحافظة علي الأهداف الرئيسية للتنمية البشرية المستديمة،وهذا ما يتقاطع مع اهتمامات الجغرافيا بصفة عامة وما خولنا أن نوفقه ونجمعه من المعلومات في هذا الإطار لذلك عن موريتانيا نوصي بالأمور التالية وليكن تطبيقها **في الدول العربية** علي سبيل المثال لالحصر:

أولا: النتائج:

نستنتج من هذه الدراسة أن التعرف علي الروابط البشرية و الاقتصادية من الأمور الهامة التي يهدف لها الإنسان أين ماكان،وعكس ذلك يؤدي إلي الإخلال بالتوازن الطبيعي و البشري ما يترتب عنه الكثير من أنواع الكوارث المختلفة الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و التي تؤثر بشكل مباشر علي الإنسان ،وباختلاف هذه المؤشرات نري التشويه المباشر لبعض القطاعات الاقتصادية في موريتانيا بالمقارنة مع دول أخري،كما أن تفاوت حجم النظام الجغرافي بشكل كبير وتنوع الكائنات الحية من الصعب المحافظة عليه إلي إذا تضافرت الأيادي و العقول لمكافحة وضبط المؤشرات الاقتصادية و الديموغرافية و

الحفاظ علي المتغيرات المناخية ومكافحة التصحر و الجفاف حيث لا حظنا من خلال هذه الدراسة عدم توازن هذه المؤشرات علي مستوي موريتاني بصفة عامة و في وسطها الريفي بصفة خاصة

ثانيا التوصيات:

1- إعداد برامج للدول المتعرضة للفقر وإعداد برامج للتحسيين من المستوي الاقتصادي و الاجتماعي وفي مايتعلق بجغرافية الخدمات أي البني التحتية مثل:

أ- أساليب لتحسين مستوى قدرات البلاد من حيث علوم الأرصاد والطقس والمياه و التربة ومن حيث التنبؤ بجفاف قادم.

ب- برامج لتقوية استعداد البلاد لمواجهة وإدارة إصابة البلاد بالأزمات الاقتصادية وبالجفاف و التلوث البيئي و التصحر.

ج- تأسيس نظم لتأمين الغذاء بما في ذلك التخزين والتسويق.

د- مشاريع بديلة لكسب الرزق مما قد يوفر لأصحاب الأراضي وسائل بديلة لمصادر دخولهم في حالة إصابة أراضيهم بالكوارث الطبيعية و البشرية.

هـ-تفعيل برامج الري المستدام من أجل المحاصيل والمواشي معًا.

و-إيجاد برامج للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

ن-توفير برامج لتعليم الأساليب الملائمة للقروض و المشاريع الاقتصادية و للزراعة والتحسين من الغذاء و التخفيف من عواقب المبيدات الحشرية و النباتية.

ي- تطوير مصادر مختلفة للطاقة وحسن استغلالها.

ل- تقوية إمكانات البحث العلمي والتدريب في البلاد في مجالات النظم الجغرافية والبيئة والتصحر والجفاف.

ت- إيجاد برامج تدريب للحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال المستدام لها.

ث- توفير التدريب المناسب والتكنولوجيا المناسبة لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، خاصة المصادر المتجددة منها بهدف التقليل من استخدام الخشب كمصدر للوقود.

ف- تنظيم حملات توعية للمجتمع العام حول مخاطر عدم تطبيق سياسات سكانية واقتصادية والتلوث البيئي بمختلف أنواعه والتصحر والكثبان الرملية المتحركة وعدم قطع الأشجار.

ح- تطوير مناهج الدراسة وزيادة توعية الكبار حول الحفاظ والاستغلال الملائم وحسن إدارة الموارد الإقتصادية و الطبيعية في المناطق المصابة.

خ-تشجير الصحراء ومنع زحف الرمال.

2- مسح وتقييم الموارد البشرية والطبيعية في جميع الدول العربية وإدارتها ومعالجة المشكلات السكانية والاقتصادية والبيئية عن طريق تفسير وتحليل الصور الفضائية والجوية، بأساليب التحليل البصري أو

التحليل الرقمي واستخلاص المعلومات منها بما يخدم أغراض المشاريع المنفذة أو الجهات المستفيدة ، وتقديم المعلومات على شكل صور معالجة وخرائط وتقارير وجداول إحصائية توضح كل ما يتعلق باستخدام الصور في دراسات الموارد الطبيعية قيد البحث .

3- إجراء الدراسات والأبحاث وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالسكان والاقتصاد وبالبيئة الصحراوية في البلدان العربية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، ومن أهمها:

-- الدراسات المتعلقة بالسكان ومواردهم الإقتصادية.

-- الدراسات المتعلقة بالبيئة الصحراوية وتحديد مناطق التصحر ومتابعة حركة الكثبان الرملية وزحف الصحراء وخاصة في المناطق الحيوية كالواحات والمنتزهات الوطنية والأراضي الزراعية.

-- دراسات الموارد المائية ومصادرها وأحواض الأنهار ومجاري المياه والمسطحات المائية.

-- إعداد الخرائط وتهيئة المعلومات المتعلقة باستخدامات الأراضي والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال تفسير وتحليل الصور الفضائية بشكل دوري .

-- إعداد خرائط تصنيف التربة وتركيبها وتقدير درجة خصوبتها ولاءمتها للزراعة وللاستخدامات المختلفة .

-- الدراسات الجيولوجية والجيومورفولوجية والتحري عن الثروات المعدنية .

-- إصدار أطلس الصور الفضائية للدول العربية كافة ومقارنته بأطلس دول العالم وخاصة حسب الأقاليم، يحدد مناطق الاكتظاظ السكاني و الخطر و التلوث البيئي والجفاف و التصحر.

- تصميم وبناء نظم المعلومات الجغرافية للمناطق البيئية المختلفة في الوطن العربي وتهيئة المعلومات المختلفة الجوانب المتعلقة بالموارد الطبيعية والفعاليات المرافقة لها بما يعطي لمتخذي القرار فرصة الإطلاع على العوامل المختلفة بشكل شامل وبالسرعة المطلوبة.

4- التكامل في استخدام الصور الفضائية وبرامج قواعد المعلومات الجغرافية ونظم تحديد المواقع في جمع البيانات الحقلية مباشرة بشكل الكتروني وبالتحديد مايتعلق منها بالسكان والاقتصاد وبالبيئة.

5- رفد وحدات المراكز العلمية والباحثين والطلبة في الجامعة بوسيلة بحث متطورة للمساهمة في تنفيذ المشاريع والأبحاث.

6- تقديم الاستشارات الفنية والعلمية فيما يتعلق باستخدام أنظمة المعالجة الرقمية وتحليل الصور الفضائية، وفيما يتعلق بأنواع هذه النظم ومواصفاتها الفنية ومجالاتها التطبيقية ومصادرها المختلفة، الجغرافيا البشرية و الجغرافيا الطبيعية الحيوية والمنظور البيئي مثلا في هيئة خرائط.

7- التنسيق مع الجهات المحلية المتخصصة المهتمة بتطبيقات الاستشعار عن بعد والتعاون في تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة.

8- ربط الاتصال مع مراكز الاستشعار عن بعد(العربية والدولية)بهدف التعريف بالمركز والتبادل

العلمي والتعاون .

9- تنظيم نشاطات علمية كعرض الأفلام التوضيحية والملصقات ، ودعوة بعض الباحثين والمختصين لإلقاء محاضرات متخصصة من اجل تبادل الخبرات.

10- تجميع المعلومات حول تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

11- تأليف وإعداد كتب ونشرات علمية وتطبيقية تتناول الأسس النظرية والنظم والتطبيقات والمشاريع، المتعلقة بضبط النظام الجغرافي.

12- التدريب في مجال أسس تقنيات وتطبيقات الاستشعار عن بعد، علي النظم الجغرافية وبصورة خاصة، استخدام أجهزة المعالجة الرقمية لدراسة وتحليل صور الأقمار، الصناعية.

قائمة المراجع و المصادر المعتمد في البحث:

أولا: المصادر الإحصائية

1- وزارة الاقتصاد والمالية ،المكتب الوطني للإحصاء،النشرات الإحصائية من 2000-2007 .

2- وزارة الصحة إدارة الموارد البشرية، مصلحة الأشخاص، وزارة الصحة التقارير السنوية من 2000-2004.

3- الوزارة المكلفة بترقية النسوة وحماية الطفولة وبالأسرة ،ديوانيين القوانين.

4- الوزارة المكلفة بالحماية الاجتماعية، إدارة الدراسات والإحصاءات.

5- وزارة التهذيب الوطني، الإحصاءات المدرسية 2000-2007.

6- جامعة إنوا كشوط،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الاقتصاد،قسم الجغرافيا،البحوث و الرسائل العلمية من 2002-2007.

ثانيا: التقارير و النشرات:

1- التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستديمة و الفقر التي تعدها وزارة الاقتصاد و المالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنوات 1997-2002-2006.

2- التقريري الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر لسنتي 2004-2006 خطة العمل.

3-مشروع السياسة الوطنية للتنمية الغذائية التابع لستة قطاعات وزارية، شرح وتعليق علي مضمون الوثيقة، 2006.

4-نشرة مرصد الأمن الغذائي التابع لمفوضية الأمن الغذائي،حول الأمن الغذائي في موريتانيا الوضعية الغذائية الوطنية ،2005/2004.

5-وثيقة السلس حول الإيستيراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في موريتانيا سنة 1999.

ثالثا: المجلات:

1- المجلة الجامعية 1999.

2- المجلة الجغرافية 2000.